مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: التحديات الاستثمارية التي تواجه المستثمرين في المناطق التنموية الأردنية: أقليم الوسط حالة دراسية
اسم الكاتب: سيف نواف ابورياش، عبدالله محمد غزو
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9199
تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 03:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد 19، العدد 2
ذو القعدة 1443هـ / يونيو 2022م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

يونيو 2022م مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 19 العدد 2
https//:doi.org/10.36394/jhss/19/2/17

التحديات الاستثمارية التي تواجه المستثمرين في المناطق التنموية الأردنية: أقليم الوسط حالة دراسية[1]

سيف نواف ابورياش[2]

عبدالله محمد غزو[3]

تاريخ الاستلام: 15-09-2020 تاريخ القبول: 29-12-2020

ملخص البحث:

سعت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين في المناطق التنموية الأردنية من وجهة نظرهم، ومحاولة الخروج بتوصيات مناسبة لعلها تكون بمثابة حلول يُؤخذ بها من قبل أصحاب القرار للحد من تلك التحديات؛ لتشجيع وتحفيز المستثمرين لزيادة استثماراتهم في تلك المناطق، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة علمية محكمة وتوزيعها على عينة الدراسة، وتم جمع إجابات 220 مستثمرا من المستثمرين في تلك، وبعد إجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة على الإجابات قيد الدراسة، تبين أن أهم التحديات التي تواجه المستثمرين في مرحلة التأسيس افتقار المناطق التنموية لوجود بنية تحتية تتناسب مع مختلف الاستثمارات، وأما في مرحلة الإنتاج فكانت الارتفاع المستمر لأسعار المواد الخام داخل السوق المحلي، وأما تحديات مرحلة ما بعد الإنتاج فكانت تدني عوائد الاستثمار في المناطق التنموية بحيث لم تعد جاذبة لمزيد من الاستثمار، واعتمادا على النتائج التي توصلت إليها الدراسة أوصت الجهات المعنية؛ بالعمل على تحسين البنية التحتية في المناطق التنموية لتخدُم معظم الاستثمارات، والعمل جديا للقضاء على مشكلة البيروقراطية، وتوحيد إجراءات الحصول على الموافقات الاستثمارية المختلفة، وتوحيد المراجع المتعددة من خلال تفعيل النافذة الاستثمارية بصورة كاملة، وكذلك العمل على توفير المواد الخام اللازمة لاستثمارات المناطق التنموية في السوق المحلي بأسعار مستقرة نسبيا، من أجل الحفاظ على عائد مناسب للمستثمرين في تلك المناطق، ولتحفيز المزيد من الاستثمارات إليها.

الكلمات الدالة: التحديات الاستثمارية، المناطق التنموية، الاختبارات اللامعلمية.

---

(1) مستل من رسالة ماجستير.

(2) كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة ال البيت (الزرقاء - الأردن)
saifreyash@yahoo.com

(3) كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة ال البيت (الزرقاء - الأردن)

1. المقدمة:

سعى الأردن كغيره من الدول إيلاء الاستثمار المحلي والأجنبي اهتماما بالغا لما له من أهمية في تحسين مستوى الاقتصاد الوطني، وانعكاس ذلك إيجابا على المستوى المعيشي للأفراد؛ لذلك عملت الحكومات المتعاقبة على تقديم التسهيلات لجذب وتشجيع المستثمرين المحليين والاجانب على دخول السوق الأردنية، وجاء قانون المناطق التنموية والمناطق الحرة رقم (2) لسنة (2008) دليلا على اهتمام الحكومات بالاستثمار؛ لما يُناط به من دور بالغ في الاقتصاد، وعرف ذلك القانون المناطق التنموية بأنها تلك المناطق التي تقع ضمن النطاق الجمركي للمملكة، وتهدف إلى تعزيز القدرة الاقتصادية للمملكة عن طريق استقطاب المزيد من الاستثمارات، من خلال إيجاد بيئة استثمارية مناسبه للأنشطة الاقتصادية، ولتطبيق مبدأ المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع المحلي، من حيث التطوير وتوطين الاستثمارات لخلق مزيدا من فرص العمل، وتقليص معدلات البطالة والحد من هجرة الأفراد ورؤوس الأموال بين المناطق المختلفة.

ومن الأدلة على اهتمام الأردن بالاستثمار قيامه بسن العديد من التشريعات والقوانين الناظمة لإدارة ملف الاستثمار وجعله من الأولويات، وإيلائه اهتماما خاصا، حيث صدرت العديد من القوانين الناظمة للاستثمار، وكان من أهمها قانون هيئة الاستثمار رقم (30) لعام (2014)، ليعزز صلاحيات هيئة الاستثمار الأردنية وجعلها الجهة الحكومية الوحيدة المسئولة عن جذب الاستثمارات، ودعم الصادرات الوطنية، لتحسين واقع الميزان التجاري ومحاولة إخراجه من حالة العجز، وذلك من خلال العمل على توفير بيئة استثمارية آمنة ومستقرة، ومن الأدلة أيضا على اهتمام الدولة الأردنية بالاستثمار الاهتمامات الملكية حيث أوصى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في العديد من خطاباته الرسمية مؤسسات الدولة المختصة والعاملين بها، بالأخذ بروح المبادرة والانفتاح، وتبني الأفكار الخلاقة، وتطبيقها بهدف تسهيل إجراءات الاستثمار الوطني والعربي والأجنبي، الذي ينقل الخبرة والمعرفة للاقتصاد المحلي.

1 - 1 مشكلة الدراسة:

نظرا لدور الأردن السياسي وبسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت على المنطقة في الآونة الأخيرة، شكلت تحديا كبيرا أمام الاستثمار في الأردن وأثرت سلبا على حجمه، وبسبب الأهمية البالغة للاستثمار، واهتمام صانع القرار بتهيئة البيئة الاستثمارية

الجاذبة للاستثمار والمستثمرين في الأردن لا سيما في المناطق التنموية، واستنادا إلى بيانات شركة المدن الصناعية الأردنية في تقريرها السنوي (2018)، بقي حجم الاستثمار في المناطق التنموية بحدوده المتواضعة لا بل أخذ بالتراجع؛ لذلك أصبح من الأهمية تناول واقع الاستثمار في المناطق التنموية الأردنية، لوضع اليد على أهم التحديات الاستثمارية التي تواجه المستثمرين في تلك المناطق، والعمل على تذليلها في المستقبل.

1 - 2 هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان واقع حال الاستثمار في المناطق التنموية الأردنية، من خلال استطلاع أراء عينة من المستثمرين في تلك المناطق المتواجدة في أقليم الوسط، للتعرف على أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين بها، ومحاولة الخروج بتوصيات مناسبة لعلها تكون بمثابة حلول تأخذ بها الجهات المسئولة للتغلب على تلك التحديات وتشجيع المستثمرين وتحفيزهم لزيادة استثماراتهم في تلك المناطق للدفع بعجلة الاستثمار، وتحقيق المزيد من معدلات النمو الاقتصادي.

1 - 3 أسئلة الدراسة:

أجابت هذه الدراسة -بعد إجراءات التحليلات اللازمة- عن السؤال الرئيس الآتي:

ماهي التحديات الاستثمارية التي تواجه المستثمرين في المناطق التنموية الاردنية في المراحل المختلفة من عمر الاستثمار؟ والمتمثلة في مرحلة ما قبل البدء بالإنتاج (مرحلة التأسيس)، ومرحلة الإنتاج، ومرحلة ما بعد الإنتاج ومن الأسئلة التي أجابت عنها الدراسة أيضًا: ما مدى وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية في وجهات نظر المستثمرين حول التحديات الاستثمارية يعزى إلى الخصائص الديموغرافية لهم؟ وكذلك ما مدى تأثير تلك التحديات على الاستثمار في المناطق التنموية الأردنية؟

2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

برزت أهمية المناطق التنموية من خلال الدور الذي كان مرجوا منها، من حيث زيادة حجم الاستثمار في تلك المناطق لدفع العجلة الاقتصادية، ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي في البلدان التي تبنت فكرة تلك المناطق، ويرجع السبب في ذلك نتيجة التوقع بأن تكون تلك المناطق جاذبة للمستثمرين؛ للعمل في حاضنات ومظلات آمنه لاستثماراتهم، وكذلك لتكتمل

الصورة مع ما تسعى إليه دول العالم منذ زمن بعيد إلى الاهتمام بالاستثمار الأجنبي الذي انعكست أهميته كحلقة وصل بين الدول المستضيفة والدول المرسلة، للوصول إلى شبكة علاقات اقتصادية تعود بالنفع على اقتصاداتها، لاتصاله المباشر بالعديد من المجالات الاقتصادية، ودوره المهم في تسريع عملية النمو الاقتصادي، وأشارت العديد من نتائج الدراسات السابقة إلى الدور الواضح للمناطق التنموية في رفع مستوى التدفقات الاستثمارية لا سيما الأجنبية، والمساهمة في تعزيز القدرة الإنتاجية، ورفع مستوى كفاءة تخصيص الموارد، وكذلك تنمية مهارات العمالة المحلية، لذلك أجمعت بعض الدراسات كدراسة (الطويق، 2014)، ودراسة (القدومي، 2004)، ودراسة (دقامسة، 2007) في توصياتها على ضرورة العمل على تطوير تلك المناطق، وجعلها مناطق أكثر فعالية؛ لما لها من أدوار مهمة في الاقتصاد.

2 - 1 أهمية الاستثمار:

أكدت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية على أهمية الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية وانعكاس آثاره الايجابية في زيادة تراكم راس المال وتعظيم الثروة، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي، فارتفاع مستوى الإنتاجية يؤدي إلى زيادة معدلات نمو الناتج القومي للدولة، ومن ثم ارتفاع نصيب الفرد من ذلك الناتج، ومن ثم زيادة الطلب والعودة مجددا إلى زيادة الاستثمار، الأمر الذي يسهم في حل جزء من مشكلة البطالة، نتيجة لزيادة الطلب على العمالة، وهكذا تحسين مستوى المعيشة للإفراد، والانتقال لمستويات مرتفعة من معدلات الرفاهية (Johnson, 2006).

2 - 3 المناطق التنموية:

بدأ ظهور المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية في ستينيات القرن الماضي، وبدأ انتشارها وزيادة أعدادها في الثمانينات، وجاءت تلك التطورات رغبة من بعض الدول لمحاكاة قصص النجاح لبعض البلدان، ولكن في بعض الحالات كانت تلك المناطق تعاني من تحديات، أما بسبب الظروف السياسية أو الظروف الاقتصادية المختلفة، والتي أدت إلى تراجع وتيرة انتشار تلك المناطق، إلا أنها عادت مؤخرا للازدهار والانتشار في بعض الاقتصاديات.

لقد سعت وما زالت معظم الدول إلى الدخول في تكتلات اقتصادية قوية، وبناء جسور العلاقات الاقتصادية المتينة مع بعضها البعض، لأهميتها في رفع مستوى ناتجها المحلي من خلال زيادة حجم صادراتها، واعتبرت اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة(Qualifying Industrial Zone - QIZ) إحدى الاتفاقيات التي شهدتها المنطقة، والتي كانت تهدف إلى دعم اقتصاديات بعض الدول العربية القريبة حدوديا مع إسرائيل باقتراح من الرئيس الأمريكي كلينتون عام 1996، والتي تقوم على إنشاء مناطق صناعية مؤهلة تمنح المزيد من الإعفاءات الجمركية، وتخفض الضرائب على المنتجات المصنعة داخل حدود تلك المناطق، والتي ستدخل السوق الأمريكية، واقتصرت هذه الميزة على الأردن ومصر فقط، وكان الهدف من هذه الاتفاقية ترسيخ العلاقات التجارية بين العرب وإسرائيل (حسن، 2008).

وكانت اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) ملحقا لاتفاقية المنطقة التجارية الحرة بين إسرائيل وأميركا عام 1996، وقامت الحكومة الأردنية بتوقيع تلك الاتفاقية التي تضمنت السماح للمنتجات المشمولة في هذه الاتفاقية من الدخول إلى الأسواق الأمريكية بدون أي رسوم جمركية بشرط مراعاة قواعد المنشأ التي نصّت على ضرورة إسهام بلد المنشأ والمقام على أرضه أيّ من تلك المناطق بالقيمة المضافة المطلوبة على النحو الآتي (جقموق، 2009).

أن يتم إنتاج تلك السلع داخل حدود المنطقة الصناعية المؤهلة، وأن يتضمن إنتاج سلعة بقيمة مضافة لا تقل نسبتها عن 35% من قيمة السلعة النهائية.

أن تحقق السلع المنتجة داخل حدود المنطقة الصناعية المؤهلة شرط قاعدة المنشأ فالبضائع الأردنية تتوزع نسبة ال35% من القيمة المضافة على ثلاث نسب مختلفة، 11.7% من مدخلات الإنتاج من الأردن، و8% من إسرائيل، وباقي النسبة للمنتج الحرية باختيار المدخلات من الأردن أو الضفة الغربية أو إسرائيل أو أمريكا (عوض، 2012).

وحددت الاتفاقية مواقع تلك المناطق ضمن حدود الدول في تلك الاتفاقية، على أن تتعهد تلك الدول بالسماح لدخول المواد الأولية واللازمة في عملية الإنتاج إلى تلك المناطق دون إي رسوم جمركية، ودخول المنتجات الأردنية والإسرائيلية إلى الأسواق الأمريكية، دون إي رسوم أو ضرائب أو تحديد للكمية، وتم تشكيل لجنة مشتركة بين الدول الموقعة على تلك الاتفاقية للتأكد من تطابق السلع المنتجة لشرط التأهيل قبل دخولها للسوق الأمريكي، ولإثبات ذلك فإن على المنتجين الإفصاح عن تكاليف تلك المواد للتأكد من تطبيقها لقاعدة المنشأ، وتحتفظ أمريكا بعضويتها في تلك اللجنة ليكون دورها رقابيا

علـى العمليـة فقـط (عـوض، 2012). ومـن أجـل توفيـر حاضنـة للاسـتثمار والمسـتثمرين، بغيـة توفيـر جـو اسـتثماري أمـن وجـاذب؛ مـن شـأنه جـذب المزيـد مـن الاسـتثمارات الأجنبيـة، وتشـجيع المسـتثمرين المحلييـن، جـاءت الفقـرة (أ) مـن المـادة (32) مـن قانـون المناطـق التنمويـة والمناطـق الحـرة رقـم (2) لعـام 2008، والتـي تنـص علـى أن جميـع المـدن الصناعيـة القائمـة بمقتضـى قانـون مؤسسـة المـدن الصناعيـة رقـم (59) لسـنة 1985 وتعديلاتـه تعتبـر مناطـق تنمويـة، وكذلـك المـدن الصناعيـة الخاصـة القائمـة بمقتضـى نظـام إنشـاء المـدن الصناعيـة الخاصـة رقـم (117) لعـام 2004 تعتبـر أيضـا مناطـق تنمويـة، وتشـرف علـى هـذه المناطـق شـركات تطويـر تهتـم بتنظيـم العمليـات الاسـتثمارية، داخـل تلـك المناطـق والعمـل علـى تحقيـق الأهـداف المرجـوة مـن وجودهـا، كخلـق فـرص العمـل الجديـدة، وإعـادة توزيـع عوائـد التطويـر الاقتصـادي علـى جميـع مناطـق الأردن. وسـعى الأردن بعـد ذلـك ومـن مـن خـلال إقامـة المناطـق التنمويـة إلـى تشـجيع إقامـة المشـاريع الاسـتثمارية المختلفـة، حيـث ارتكـز قانـون المناطـق الحـرة والمناطـق التنمويـة رقـم (2) لعـام 2008 فـي مـواده مـن 22 الـى 25 علـى ثلاثـة محـاور مهمـة، تمثلـت فـي منـح الحوافـز الضريبيـة، والإعفـاءات الجمركيـة، وتوفيـر البنيـة التحتيـة لغايـات الاسـتثمار، إلـى جانـب اسـتحداث النافـذة الاسـتثمارية التـي تسـعى إلـى ترويـج الأردن علـى خارطـة العالـم الاسـتثمارية، وتنظيـم العلاقـة بيـن مطـوري المناطـق التنمويـة والمسـتثمرين، وهـدف القانـون مـن ذلـك الـى رفـع مسـتوى المعيشـة والرفاهيـة للمواطنيـن وتحقيـق العدالـة بيـن مكونـات المجتمـع المحلـي فـي توزيـع مكتسـبات التنميـة.

وفـي عـام 2016 تـم توقيـع اتفاقيـة لتبسـيط قواعـد المنشـأ بيـن الأردن والاتحـاد الأوروبـي، والتـي تنتهـي عـام 2026 وبموجبهـا يتـم تطبيـق قواعـد منشـأ مبسـطة أمـام المنتجـات الأردنيـة المصنعـة داخـل مختلـف المناطـق التنمويـة الأردنيـة، وأدت هـذه الاتفاقيـة دورا في تقديـم إعفاءات جديـدة أمـام الصناعـات الوطنيـة للدخـول إلـى الأسـواق الأوروبيـة (5)، بالإضافة إلى مـا قامت به المناطـق التنمويـة مـن توفيـر عـدد مـن المزايـا المهمـة للمسـتثمرين داخـل حدودهـا، منهـا تخفيض ضريبـة الدخـل إلـى 5% مـن دخـل المؤسسـة المسـجلة الخاضـع للضريبـة، وتتمتـع المؤسسـات المسـجلة فـي تلـك المناطـق أيضـا بإعفـاء جميـع المـواد والمعـدات اللازمـة الداخلـة في عمليـة بناء وإنشـاء جميـع أنـواع المشـاريع داخـل حـدود المنطقـة التنمويـة مـن الرسـوم الجمركيـة.

2 - 4 الأهمية الاقتصادية للمناطق الصناعية المؤهلة (التنموية).

جاءت تجربة المناطق التنموية او الاقتصادية في مختلف الدول لتكون بمثابة رمز للإصلاح الاقتصادي لا سيما وإنها كانت وسيلة لدفع العجلة الاقتصادية الى الأمام، وكان لهذه الفكرة ترحيب واسع من خلال التجارب العديدة الناجحة في مختلف الدول، لذلك انتشرت تلك المناطق بمختلف مسمياتها في بعض دول العالم خاصة في اقتصاديات الدول النامية، وعملت الحكومات على تسهيل النشاط الصناعي في تلك المناطق؛ من خلال تقديم الحوافز والوسائل الداعمة للاستثمار، وأظهر تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) لعام 2019، أن عدد المناطق الاقتصادية الخاصة وصل إلى 5400 منطقة منتشرة في 147 اقتصادا مقارنة بـ 4000 منطقة في عام 2014 وما زال هناك ما يقارب 500 منطقة تحت الإنشاء؛ مما يدل على اهتمام الدول بتلك المناطق لقدرتها على جذب الاستثمارات. وحافظت المناطق الاقتصادية الخاصة على موقعها من حيث اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية خاصة بتلك المناطق الواقعة في المنطق النائية؛ املا في تحقيق الاهداف المنوطة بها من حيث رفدها للميزان التجاري، وزيادة الحصيلة من العملات الأجنبية من خلال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وجلب التقنيات الحديثة في الإدارة والإنتاج، والإسهام في تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية، والعمل على إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين مختلف المناطق داخل الدولة، وتشغيل الأيدي العاملة من خلال توفير فرص عمل جديدة.

عملت الكثير من الدول النامية على تعزيز مفهوم المناطق التنموية للوصول إلى مناخ استثماري جاذب، وجاءت خاصية التكلفة المنخفضة نسبيا لإقامة الاستثمارات في تلك المناطق مقارنة بالتكاليف في الأماكن الأخرى معززا لدور وأهمية تلك المناطق، فغالبا ما تتحمل شركات التطوير الخاصة بتلك المناطق تكاليف البنية التحتية في تلك المناطق على أن يتم استردادها من المستثمرين لاحقا، خدمة لأهداف المناطق التنموية أو الاقتصادية الخاصة في الترويج لجذب الاستثمار اليها، والتحول من مفهوم الصناعة التقليدية الضيق إلى النشاطات الاقتصادية المتقدمة التي تسعى إلى رفع مستوى الصادرات الوطنية، وإعادة توزيع عوائد التطوير الاقتصادي على مختلف إرجاء الدولة (UNCTAD, 2019)، وخلق فرص عمل جديدة لأصحاب الكفاءات، وتدريب الأيدي العاملة المحلية لرفع مهارتها، وتسهيل حركة البضائع من خلال السماح للبضائع المصنعة داخل حدودها من الدخول إلى الأسواق الأجنبية بإعفائها أو تخفيض الرسوم والضرائب عليها وبذلك تُمنح ميزة تنافسية،

والإسراع في استيراد المواد الخام والمنتجات الوسيطة، وبذلك تؤثر تلك المناطق على قطاع النقل خاصة على مستوى الآليات الثقيلة كونها الأداة المناسبة لنقل البضائع المنتجة والمواد الأولية من وإلى موانئ الاستيراد والتصدير مما ينعكس على باقي القطاعات الاقتصادية (دقامسة، 2007).

2 - 5 أهم التحديات الاستثمارية:

رغم التطور الحاصل في حجم الاستثمارات في المناطق التنموية خلال الأعوام الماضية من خلال الجهود المبذولة في تهيئة الجو الملائم والجاذب للاستثمار والمستثمرين، إلا أن هناك تحديات عديدة بقيت تواجه المستثمرين، وكانت بمثابة حجر عثرة أمام المضي قدما في زيادة حجم استثماراتهم، وتختلف تلك التحديات وفقا لأنواع الاستثمارات وطبيعتها واختلاف الدول، إلا أنها تجتمع بشكل عام على الوقوف في وجه الاستثمار وتعيق استمرار تدفقه، وتدفع بالمستثمرين إلى التفكير جديا للبحث عن ملاذ آمن يخلو من تلك التحديات والمعيقات، حتى يتسنى لهم تحقيق أهدافهم المرجوة من قيام استثماراتهم، والوصول إلى مبتغاهم في تحقيق الإرباح والمكاسب، ويمكن تقسيم تلك التحديات على النحو الآتي:

أولا- النظام الضريبي والرسوم الجمركية: تعد الضرائب والرسوم الجمركية بشتى أنواعها من أبرز التحديات التي تواجه الاستثمار وعلى وجه الخصوص الاستثمار داخل المناطق التنموية لما لها من انعكاسات حقيقية على ارتفاع تكاليف إنشاء وتشغيل المشاريع الاستثمارية، حيث تشكل عبئا إضافيا على الاستثمارات، وبالتالي الحد منها، وعدم رغبة المستثمرين بإقامة المزيد من المشاريع، وعليه يعتبر النظام الضريبي الجيد والمستقر نسبيا من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار (العاص، 2017).

ثانيا- الناتج المحلي الإجمالي: غالبا ما يُعبر الناتج المحلي الإجمالي عن حجم السوق في تلك الدولة، ولا يخفى أن هناك علاقة وطيدة بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم التدفقات الاستثمارية، فكلما كان الناتج المحلي الإجمالي مرتفعا زادت الدخول، ومن ثم يزداد الطلب على السلع والخدمات، وتصبح هناك حاجة لإقامة المزيد من الاستثمارات، وباتساع حجم السوق قد يؤثر ذلك على تكاليف الإنتاج، ويسهم في تخفيضها من خلال الوصول إلى اقتصاديات الحجم، لذلك تعاني الدول ذات محدودية حجم سوقها، وتدني ناتجها المحلي الاجمالي من صعوبة في زيادة استثماراتها.

ثالثـا- الانفتـاح الاقتصـادي: يُعـد مؤشـر الانفتـاح الاقتصـادي للدولـة مؤشـرا فـي غايـة الأهميـة لجـذب الاسـتثمار والمسـتثمرين، حيـث يسـعى المسـتثمر دائمـا للبحـث عـن الـدول ذات العلاقـات الاقتصاديـة الواسـعة لضمـان عـدة أسـواق لمنتجاتـه، لذلـك تعمـل الـدول علـى إزالـة العديـد مـن القيـود علـى تجارتهـا الخارجيـة والتوسـع فـي اطـر العلاقـات الدوليـة التجاريـة مـن أجـل جـذب المسـتثمرين خاصـة إلـى داخـل المناطـق التنمويـة (عبـد النبـي، 2000).

رابعـا- البنيـة التحتيـة: تُعـد البنيـة التحتيـة عنصـرا مهمًّـا ومكونـا بـارزا مـن مكونـات المنـاخ الاسـتثماري، حيـث تؤثـر بشـكل مباشـر علـى القـرار الاسـتثماري، فقيـام الدولـة بتهيئـة البنيـة التحتيـة المناسـبة خاصـة داخـل المناطـق التنمويـة مـن حيـث توسـيع شـبكات النقـل البـري والبحـري والجـوي، ووسـائل النقـل الحديثـة، والمطـارات والموانـئ، وتحديثهـا وصيانتهـا باسـتمرار بحيـث تسـهم فـي جـذب المزيـد مـن التدفقـات الاسـتثمارية إلـى داخـل تلـك المناطـق (عبـد النبـي، 2000).

خامسـا- تمويـل المشـاريع الاسـتثمارية: تسـعى الـدول لإيجـاد مؤسسـات ناظمـة وداعمـة للعمليـات الاسـتثمارية، تعمـل كمطـور وداعـم للاسـتثمار لا سـيما داخـل المناطـق التنمويـة، مهمتهـا جـذب وتعزيـز الاسـتثمارات لتلـك المناطـق، مـن خـلال وضـع سياسـات تمويليـة مناسـبة وداعمـة لهـم، ويناط بهـا واجبـات ومهـام تسـهيل الإجـراءات علـى المسـتثمرين، وتقديـم الخدمـات اللوجيسـتية المطلوبـة مـن خـلال تقديـم القـروض للمسـتثمرين بمختلـف أنواعهـا خاصـة المسـتثمرين المحلييـن، لتلافـي وقـوع المسـتثمر فـي أزمـة ماليـة ودخولـه فـي دوامـة المديونيـة، وتعرضـه لتـأكل رأس المـال المُعـد للاسـتثمار، ممـا يـؤدي إلـى عـدم القـدرة علـى الاسـتمرارية وإغـلاق المشـاريع، ممـا يناهـض الأهـداف المرجـوة مـن إنشـاء تلـك المناطـق.

سادسـا- عـدم الالتـزام بتطبيـق المواصفـات القياسـية: قـد تقـوم بعـض الـدول المُسـتضيفة للمسـتثمرين ومشـاريعهم، بالتسـاهل فـي تطبيـق الرقابـة علـى المواصفـات القياسـية علـى السـلع المنتجـة داخـل المناطـق التنمويـة، ممـا يـؤدي إلـى تدنـي جـودة السـلع وخاصـة المعـدة للتصديـر، وبالتالـي صعوبـة المنافسـة فـي الأسـواق الأجنبيـة الأمـر الـذي ينتـج عنـه تدنـي الطلـب علـى تلـك السـلع، ومـن ثـم تراجـع الاسـتثمارات المُنتجـة لتلـك السـلع (عبـد السـلام، 2010).

سـابعا- التحديـات السياسـية: وهـي تلـك التحديـات المرتبطـة بالوضـع السياسـي الراهـن للدولـة المسـتضيفة، لمـا للاسـتقرار السياسـي مـن تأثيـر بالـغ علـى المؤشـرات الاقتصاديـة للدولـة، كموازنـة الدولـة العامـة، وميزانهـا التجـاري، وتشـكل هشاشـة الوضـع السياسـي عامـلا مهمـا يقف

عثرة أمام تدفقات المزيد من الاستثمار إلى المناطق التنموية، وكذلك عقبة بالغة الخطورة أمام الأهداف المنشودة من إقامة المناطق التنموية؛ كتحقيق التنمية الشاملة، فالصراعات التي تحيط بتلك المناطق تؤدي إلى حدوث هجرات قسرية للمستثمرين من تلك المناطق والبحث عن مناطق أكثر أمنا واستقرارا (العرجه، 2013).

ثامنا- التحديات القانونية: تعد التحديات القانونية عنصرا ذا أهمية بالغة في إدارة العملية الاقتصادية بوجه عام، والاستثمار في المناطق التنموية بوجه خاص، حيث لا تحظى الدول التي لا تتضمن تشريعاتها الناظمة للاستثمار خاصة في المناطق التنموية حقوق المستثمرين وطرق حل نزعاتهم، وعدم وجود قيود على المستثمرين داخل تلك المناطق، بحجم استثمار مقارنة بالدول التي تتضمن قوانينها تلك التشريعات(Karima, 2010).

تاسعا- التحديات الاجتماعية: يؤدي الرأي العام داخل مجتمع ما دورا في عكس صورة وعي وإدراك ذلك المجتمع لأهمية الاستثمار، فإذا رأى مالك القرار الاستثماري أن الرأي العام للمجتمع كان مناهضا للاستثمار أو لفكرة المناطق التنموية ولا يرغب بقدوم المستثمرين، فإن المستثمر سيكون مترددا في قيامه بالاستثمار في تلك المناطق، وقد يواجه المستثمرين مزيجا من العادات والتقاليد في الدول المستضيفة للاستثمار قد تقف عائقا أمام استثماراته؛ لذلك فإن لاختيار البيئة الاجتماعية المناسبة للمنطقة التنموية دور في إنجاح استثماراتها (Karima, 2010).

عاشرا- التحديات الجغرافية: يؤدي الموقع الجغرافي المناسب للمنطقة التنموية أهمية بالغة في جذب الاستثمار إليها، لذلك يسعى المستثمرين دوما للبحث عن المناطق التنموية ذات الموقع الجغرافي المناسب لاستثماراتهم، والتي تتسم بارتباطها بالعالم الخارجي بشكل مناسب، من خلال قربها من الطرق التجارية الدولية (دقامسة، 2007).

وبعد التطرق لأهم المعيقات التي قد تواجه الاستثمار والمستثمرين بشكل عام، وفي المناطق التنموية على وجه التحديد، تم الاعتماد عليها في بناء الاستبانة من أجل تحديد أي من تلك التحديات تواجه المستثمرين في المناطق التنموية الأردنية، لأجل اقتراح حلول لتلك التحديات وصولا إلى مناخ استثماري جاذب يعكس اهتمام الدولة بتلك المناطق.

2 - 5 الدراسات السابقة:

تناولت هذه الدراسة عددا من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة للتعرف على أهم المنهجيات المتبعة وعلى اهم النتائج التي توصلت إليها سواء على المستوى المحلي

او المستوى الأجنبي، ونذكر منها دراسة (Kardoosh ،2004)، التي سلطت الضوء على المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن والتعرف على حجم صادراتها وتوزيع العمالة فيها، وتوصلت الى ان المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن تواجه منافسة قوية خاصة مع نظيرتها في جمهورية مصر العربية بسبب توفر المواد الأولية، والأيدي العاملة بكثرة وتدني تكاليف الإنتاج، وتوصلت أيضا إلى أنه لا توجد رغبة عند المستثمرين الأردنيين لإقامة علاقات تجارية طويلة الأجل مع الشركات الأجنبية، وخلصت الدراسة الى ضرورة اعادة صياغة التشريعات اللازمة لتعزيز دور تلك المناطق الصناعية المؤهلة في عملية التنمية الشاملة .

وأمّا دراسة ((Bakir & Alfawwaz, 2009 فجاءت بهدف التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، وكان من أبرز نتائجها أن لكل من: الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر الانفتاح الاقتصادي تأثيرًا إيجابيًّا وذا دلالة إحصائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن. وتناولت دراسة (الطويق، 2004) مستويات رضا المستثمرين عن أداء مؤسسة المناطق الحرة الأردنية من خلال المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن رضا المستثمرين كان متوسطا في مجال الثقافة التنظيمية لدى مؤسسة المناطق الحرة، وأما في مجال التشريعات فقد كان رضا المستثمرين منخفضا، وأن هناك ازدواجية بين المؤسسات المعنية بالاستثمار وأن هناك نوعًا من البيروقراطية وسوء التنظيم فيها، وأوصت الدراسة باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الازدواجية بين تلك المؤسسات المعنية بالاستثمار، وضرورة إيجاد تشريعات أكثر فاعلية لخلق البيئة الجاذبة لمزيد من المستثمرين.

وجاءت دراسة (دقامسة، 2007) لتتناول محددات الاستثمار في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن، وباستخدام المنهج الوصفي في تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال استبانة مخصصة لموضوع الدراسة، توصلت إلى أن عامل التأهيل الصناعي QIZ الذي يتضمن دخول المنتجات المستوفية لشروط التأهيل إلى السوق الأمريكي بدون رسوم جمركية وبدون كوتا، والعوامل الجغرافية كموقع المنطقة الصناعية، وموقع الأردن الجغرافي، والعوامل السياسية المتمثلة بالاستقرار السياسي في الأردن من أهم محددات الاستثمار في المناطق الصناعية المؤهلة، وأما دراسة (2008, خصاونة) والتي حملت عنوان العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية، توصلت إلى أن الاستثمار في المجال التجاري شكل ما يقارب 58.2% من إجمالي نشاط الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية، وأن موقع الأردن الجغرافي كان من العوامل المؤثرة في تشجيع الاستثمار، وكذلك الميزة التنافسية التي تحظى بها المناطق الحرة الأردنية مقارنة مع البلدان المجاورة، ودراسة (عرنوس، 2017) التي تناولت أثر الخدمات التسويقية المقدمة من

قبل المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية على جذب الاستثمارات الأجنبية اليها، توصلت إلى أن الاثر الأكبر في جذب الاستثمارات كان للحوافز الاستثمارية المقدمة للمستثمرين، وأما أثر الموقع الجغرافي فكان أقل تأثيرٍ في جذب الاستثمارات، وأخيرا، حملت دراسة (المنيزل، 2018) بعنوان دور إدارة المعرفة في تحسين الأداء التنظيمي في الشركات الصناعية العاملة في منطقة الملك حسين بن طلال التنموية، وهدفت إلى الوصول لدرجة تطبيق إدارة المعرفة في الشركات الصناعية في منطقة الملك حسين بن طلال التنموية، ومستوى الأداء التنظيمي لها، والوقوف على أثر إدارة المعرفة في تحسين أداء تلك الشركات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن مستوى تطبيق إدارة المعرفة في الشركات العاملة في منطقة الملك حسين بن طلال التنموية كان متوسطا، وأنّ مستوى الأداء التنظيمي جاء بدرجة متوسطة أيضا، وأوصت الدراسة بضرورة إجراء التقييم الدوري لمستوى معرفة الموظفين والمديرين في الشركات الصناعية في منطقة الملك حسين بن طلال التنموية، وربط الحوافز والمكافآت بنتائج ذلك التقييم .

3. العينة والتحليل الإحصائي.

تم تصميم استبانة علمية محكمة خدمة لأهداف هذه الدراسة احتوت على محورين أساسين، وهما: محور التحديات الاستثمارية ومحور الاستثمار، وتم تقسيم محور التحديات الاستثمارية إلى ثلاث مراحل (مرحلة التأسيس، ومرحلة الإنتاج، ومرحلة ما بعد الانتاج)، وكل محور يضم عدد من الفقرات تعود على التحديات الاستثمارية التي تواجه المستثمرين في المناطق التنموية الأردنية حسب المرحلة المعنية، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من المستثمرين في المناطق التنموية الواقعة في أقليم الوسط موزعين على كل من منطقة البحر الميت، ومدينة عبد الله الثاني بن الحسين الصناعية، ومنطقة الموقر التنموية، ومجمع الملك حسين للأعمال، ومنطقة مجمع الظليل التنموية، حيث تم توزيع 150 استبانة ورقية وبطريقة عشوائية على الشركات الواقعة في تلك المناطق التنموية من خلال جولات ميدانية، وتم الحصول على 104 استبانة تمت تعبئتها من قبل المستثمرين أو مديري الاستثمار، وكذلك تم التعاون مع هيئة الاستثمار الأردنية بتحميل الاستبانة على موقعها الإلكتروني والتواصل مع المستثمرين لتعبئتها، وتم الحصول على 116 استبانة، ليكون مجموع الاستبانات 220، التي تم تحليلها بإجراء العديد من الاختبارات الإحصائية اللازمة باستخدام رزمة التحليل الإحصائي (SPSS).

3 - 1 وصف البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

تضمنت الاستبانة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة مجموعة من الخصائص الديموغرافية والوظيفية التي تتعلق بالمستثمرين عينة الدراسة، وبعد أن تم جدولة تلك الخصائص الواردة في الاستبانات التي تم جمعها تم وصف تلك الخصائص من خلال الجدول رقم (1) والذي يبين تكراراتها ونسبها المئوية.

الجدول (1): وصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة.

البند	الوصف	التكرار	النسبة المئوية
جنسية المستثمر	محلي	102	46.4%
	أجنبي	118	53.6%
	المجموع	**220**	**100%**
جنس المستثمر	ذكر	193	87.7%
	أنثى	27	12.3%
	المجموع	**220**	**100%**
المسئول عن إدارة الاستثمار	المستثمر نفسه	96	43.6%
	المدير العام	124	56.4%
	المجموع	**220**	**100%**
عمر الاستثمار/سنة	أقل من 5	30	13.6%
	من5 - أقل من 10	31	14.1%
	من 10 - أقل من15	49	22.3%
	15 فأكثر	110	50%
	المجموع	**220**	**100%**

حجم الاستثمار/إلف دينار	أقل من 100	25	11.4%
	من 100 – أقل من250	32	14.5%
	من 250 - أقل من 500	38	17.3%
	500 فأكثر	123	55.9%
	المجموع	**220**	**100%**
مجال الاستثمار	صناعات غذائية	39	17.7%
	المحيكات والألبسة	52	23.6%
	صناعات وسيطة وأولية	39	17.7%
	أخرى	90	40.9%
	المجموع	**220**	**100%**

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن معظم المستثمرين في المناطق التنموية هم من غير الأردنيين، حيث بلغت نسبة المستثمرين الأجانب 53.6%، مما يدل أن هناك إقبالا من قبل المستثمر الأجنبي على الاستثمار في المناطق التنموية الأردنية، نظرا لما يتمتع به الأردن من مناخ جاذب للاستثمار، وأوضحت النتائج أن معظم المستثمرين هم من الذكور، وبفارق واضح عن الإناث حيث بلغت نسبة المستثمرين الذكور في عينة الدراسة 87.7% مقابل 12.3% للإناث، وفي ذلك إشارة إلى أن المواهب النسائية من أكثر الموارد غير المستغلة في المجالات الاستثمارية، وأما فيما يتعلق بالمسؤول عن إدارة الاستثمار في المناطق التنموية تبين أنَّ معظم الاستثمارات تدار من قبل مُديرين غير أصحابها وبنسبة 56.4%، وفيما يتعلق بعمر الاستثمار في المناطق التنموية تبين أنَّ نسبة الاستثمارات التي عمرها 15 عام فأكثر تشكل 50% من إجمالي الاستثمارات، تلتها الفئة العمرية للاستثمار ما بين 10 إلى أقل من 15 عاما بنسبة 22.3%، مما يدل على أن الأردن استطاع جذب الاستثمار الأجنبي منذ زمن ليس بقريب، وهذا يدل أيضا على تمتع الأردن ببيئة استثمارية مناسبة.

وعند الحديث عن حجم الاستثمارات في المناطق التنموية عينة الدراسة نستطيع القول: إن غالبية الاستثمارات في تلك المناطق تزيد قيمتها عن 500 ألف دينار مشكلة ما نسبته 55.9% من إجمالي الاستثمارات في إشارة إلى أن المناطق التنموية قادرة على جذب الاستثمارات ذات راس المال المرتفع، وأخيرا فيما يتعلق بأنواع القطاعات المستثمرة في

المناطق التنموية فكان قطاع الأغذية وقطاع إنتاج السلع الأولية والوسيطة يمثل ما نسبته 17.7%، تلاها قطاع المحيكات والملبوسات بنسبة 23.6%، والقطاعات الأخرى بنسبة 40.9% كقطاع الصناعات الخشبية، والصناعات الدوائية والمستلزمات الصيدلانية وغيرها، وهذا يدل على أن المناطق التنموية بتشريعاتها المختلفة استطاعت استقطاب مختلف القطاعات الانتاجية.

3 - 2 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

قبل إجراء أي اختبار إحصائي يتعلق باستبانة الدراسة، يجب التأكد من صدق وثبات الأداة (Miles & shevlin, 2007)، لذلك قام الباحثان باختبار ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، اعتمادا على اختبار الفا كرونباخ (s Alpha'Cronbach)، ومن خلال نتائج الاختبار الواردة في الجدول رقم (2) تبين ان قيمة معامل ألفا كرونباخ لكل من محاور الاستبانة أو الاستبانة أكبر من القيمة الحرجة لها (0.60)، وهذا يعني أن فقرات الاستبانة تتصف بالثبات، وأما بالنسبة لصدق أداة الدراسة والذي يُحسب من خلال الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ، فقد تبين من خلال القيم الواردة في الجدول (2)، أن كل من محاور الاستبانة على حدةٍ، والاستبانة ككل تتصف بالصدق، وعليه تكون الاستبانة صالحة كأداة قياس.

الجدول (2): نتائج اختبار صدق وثبات الاستبانة.

المحور	قيمة معامل الثبات	قيمة معامل الصدق
التحديات الاستثمارية في مرحلة التأسيس	0.842	0.91
التحديات الاستثمارية في مرحلة الإنتاج	0.809	0.89
التحديات الاستثمارية في مرحلة ما بعد الإنتاج	0.707	0.84
الاستثمار	0.865	0.93
الاستبانة ككل	0.797	0.89

بعد التأكد من صلاحية الاستبانة تم قياس اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات الاستبانة الموزعة عليهم، بعد أن تم حساب الأهمية النسبية وفقا لمقياس ليكرت الخماسي والحصول المستويات الثلاث، وهي: المستوى المنخفض إذا وقع الوسط الحسابي للفقرة ضمن الفترة (1 - 2.34)، والمستوى المتوسط إذا وقع الوسط الحسابي للفقرة ضمن الفترة (2.34 -

3.67)، والمستوى المرتفع إذا وقع الوسط الحسابي للفقرة ضمن [3.67 - 5]، وكانت النتائج على النحو الآتي:

أولا- محور التحديات الاستثمارية لمرحلة التأسيس: تم قياس هذا المحور من خلال إحدى عشر فقرة، وبعد حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذا المحور، وكذلك المستوى والترتيب، تم التوصل إلى النتائج الواردة في الجدول رقم (3).

الجدول (3): الوسط الحسابي والانحراف المعياري والمستوى والترتيب لفقرات محور التحديات الاستثمارية في مرحلة التأسيس.

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
-1	يعاني المستثمر من كثرة المعاملات وتأخيرها لدى الجهات المختصة بالاستثمار.	3.84	1.04	مرتفع	5
2 -	عدم تفعيل نظام النافذة الواحدة بشكل جيد يعمل على تأخير الإجراءات وإنجاز المعاملات الخاصة بإقامة المشاريع.	3.79	0.91	مرتفع	7
3 -	بعض موظفي المؤسسات العامة غير جادين في التعامل مع القضايا التي تتعلق بالاستثمار.	3.88	0.91	مرتفع	4
4 -	هناك فجوة بين نظرة الحكومة ونظرة المستثمرين تجاه الاستثمار.	3.77	0.91	مرتفع	8
5 -	الخدمات الإلكترونية المتاحة لخدمة المستثمرين غير كافية وغير فعالة ولا توفر الجهد والوقت للمستثمر.	3.89	0.91	مرتفع	2
6 -	تواجه الاستثمارات في المناطق التنموية صعوبة في الحصول على التمويل اللازم.	3.83	0.94	مرتفع	6
7 -	تفتقر المناطق التنموية لوجود بنية تحتية تتناسب مع الاستثمارات المختلفة.	3.90	0.93	مرتفع	1

-8	تفتقر المناطق التنموية لتوافر القوى العاملة المحلية المؤهلة لعمليات الإنشاء وقبل عملية البدء بالإنتاج.	3.83	0.89	مرتفع	6
- 9	إجراءات منح تراخيص الاستيراد والتصدير لمستلزمات إقامة المشاريع صعبة ومعقدة.	3.89	0.89	مرتفع	2
- 10	الموقع الجغرافي للمنطقة التنموية لا يتناسب مع قيام معظم أنواع الاستثمارات.	3.74	0.95	مرتفع	9
- 11	شكلت قوانين الضريبة السائدة في الأردن (الدخل والمبيعات) عاملا طاردا للاستثمار.	3.77	1.02	مرتفع	8
الوسط الحسابي والمستوى للمحور ككل		**3.83**		**مرتفع**	

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (3)، تبين أن جميع الفقرات تقع ضمن المستوى المرتفع وبانحراف معياري متقارب نسبيا، وأعزى الباحثان ذلك إلى أن وجود توافق من قبل المستثمرين بأن جميع تلك التحديات شكلت عائقا أمام المستثمرين في مرحلة التأسيس، وقد حققت الفقرة السابعة أعلى وسط حسابي من بين فقرات محور التأسيس (تفتقر المناطق التنموية لوجود بنية تحتية تتناسب مع الاستثمارات المختلفة) بوسط حسابي 3.90، وبذلك تكون البنية التحتية؛ التحدي الأبرز الذي يواجه المستثمرين في مرحلة التأسيس، وقد يكون السبب في ذلك؛ بسبب افتقار العديد من المناطق التنموية لمكونات البنية التحتية المهمة، كشبكة الطرق والشحن، بل وافتقار بعضها لمكونات البنية التحتية الاساسية مثل شبكة الصرف الصحي، ومحطة معالجة المياه الصناعية وعندها يتحمل المستثمر تكاليف اضافية على تكاليف الاستثمار. واما التحدي الثاني من حيث الاهمية الذي يواجه المستثمرين في مرحلة التأسيس فهو عدم توفر الخدمات الإلكترونية التي تخدم المستثمرين بشكل كافي وفعال، بحيث توفر عليهم الجهد والوقت، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالحصول على الموفقات المختلفة وإدارة الاستثمار، مما يؤدي الى تأخر قيام بعض الاستثمارات. واما الفقرة العاشرة والمتعلقة بالموقع الجغرافي للمنطقة التنموية فقد وجدت بوسط حسابي يساوي 3.74 وهي بذلك تعتبر من أقل التحديات التي تواجه المستثمرين في مرحلة التأسيس، وقد يعزى ذلك إلا أن المناطق التنموية تقع في أماكن ملائمة، وصممت

خصيصا لتكون قريبة من المعابر الحدودية، اوتقع ضمن نطاق الطرق البرية الرئيسية، مما سهل من عمليات شحن المعدات، والماكينات، والمواد اللازمة لإنشاء المشاريع، من المعابر الحدودية وهذا ما تبين من خلال تنوع القطاعات الإنتاجية ضمن نتائج تحليل خصائص عينه الدراسة، وبالنظر إلى الوسط الحسابي لمحور التحديات الاستثمارية التي تواجه المستثمرين في مرحلة التأسيس ككل والبالغ (3.83)، وبمستوى مرتفع يمكن القول: إن هناك تحديات استثمارية عالية المستوى تواجه المستثمرين في مرحلة التأسيس.

ثانيا- محور التحديات الاستثمارية لمرحلة عملية الإنتاج: تم قياس هذا المحور بمجموعة من الفقرات بلغ عددها ثلاث عشرة فقرة، ويبين الجدول رقم (4) قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والمستوى والترتيب، لكل فقرة من فقرات هذا المحور.

الجدول (4): الوسط الحسابي والانحراف المعياري والمستوى والترتيب لفقرات محور التحديات الاستثمارية في مرحلة الإنتاج.

	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
12 -	عدم توفر قوى عاملة متخصصة يؤدي إلى جلب العمالة الوافدة للقيام بالعمليات الإنتاجية المختلفة.	3.65	0.95	متوسط	9
13 -	إلزام الشركات في المناطق التنموية بقانون العمل الأردني من حيث الحد الأدنى للأجور وعدد ساعات العمل	3.57	0.85	متوسط	12
14 -	تواجه الاستثمارات في المناطق التنموية معيقات وصعوبات في إدخال المواد الخام اللازمة للإنتاج.	3.61	0.85	متوسط	11
15 -	تعتبر إجراءات الدخول والخروج للعاملين من العمالة الوافدة في المناطق التنموية صعبة ومعقدة.	3.64	0.91	متوسط	10
16 -	هناك تغييرات عديدة ومفاجئة لبعض القوانين تؤثر سلبا على عملية الإنتاج.	3.88	0.84	مرتفع	2

17 -	تتسم مدخلان الإنتاج بالندرة في السوق الأردنية.	3.66	0.89	مرتفع	8
18 -	بعض مدخلان الإنتاج غير متوفرة في الأسواق الدولية وتعاني من محدودية المصدر.	3.73	0.86	مرتفع	3
19 -	هناك ارتفاعا مستمرا لأسعار المواد الخام داخل السوق الأردنية.	3.94	0.81	مرتفع	1
20 -	حقوق الملكية الفردية المعمول بها في الأردن غير معززة لعملية الإنتاج.	3.69	0.91	مرتفع	7
21 -	لم يلبي قانون المناطق الحرة والتنموية لعام 2008 المعمول به حاليا رغبات وتطلعات المستثمرين.	3.73	0.94	مرتفع	3
22 -	يواجه المستثمر في المناطق التنموية بعضا من التحديات الاجتماعية كالعادات والتقاليد السائدة التي تربك عملية الاستثمار.	3.71	0.91	مرتفع	5
23 -	تعتبر البنى التحتية في المناطق التنموية غير مؤهلة ولا تلبي متطلبات العملية الإنتاجية.	3.72	0.90	مرتفع	4
24 -	تطبيق المواصفات القياسية يعيق عملية الإنتاج	3.70	0.90	مرتفع	6
الوسط الحسابي والمستوى للمحور ككل		**3.71**		**مرتفع**	

عند النظر الى قيم الوسطات الحسابية لفقرات محور التحديات الاستثمارية لمرحلة الإنتاج نجد أن الفقرات توزعت بين الأهمية النسبية المتوسطة والمرتفعة، حيث حصلت الفقرة التاسعة عشر على أعلى وسط حسابي بين فقرات هذا المحور، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لها 3.94، وهذا يشير إلى أن هناك ارتفاعا مستمرا لأسعار المواد الخام، مما ساهم في زيادة تكاليف الإنتاج، وأثر سلبا على حجم الإنتاج، ومن ثم انخفاض هامش أرباح المستثمرين مما دفع البعض إلى نقل استثماراتهم لمناطق خارج الأردن.

أمـا بالنسـبة للفقـرة الثالثـة عشـر ذات الوسـط الحسـابي الأقـل والبالـغ 3.57، بينـت أن المستثمرين لا يـرون أن الالتـزام بقانـون العمـل الأردنـي مـن حيـث الحـد الأدنـى للأجـور، وعـدد سـاعات العمـل تحـدٍّ عالـي المسـتوى، ممـا يـدل علـى أن قانـون العمـل الأردنـي مناسـبا لأصحـاب العمـل، وبعـد إيجـاد الوسـط الحسـابي لمحـور التحديـات الاسـتثمارية التـي تواجـه المسـتثمرين فـي مرحلـة الإنتـاج ككل والـذي بلـغ 3.71، يشـير إلـى وجـود تحديـات عاليـة تواجـه المسـتثمرين أثنـاء عمليـة الإنتـاج تعيـق زيـادة حجـم الإنتـاج وتحـد مـن تحقيـق أهدافهـم المرجـوة.

ثالثـا- محـور التحديـات الاسـتثمارية لمرحلـة مـا بعـد الإنتـاج: ضـم هـذا المحـور ثمـان فقرات موضحـة فـي الجـدول رقـم (5) بجانـب المتوسـطات الحسـابية والانحرافـات المعياريـة لهـا، والمسـتوى والترتيـب لـكل فقـرة، وأشـارت النتائج الواردة فـي الجدول رقـم (3)، ان جميع الفقرات لهـذا المحـور تقـع فـي المسـتوى المتوسـط مـن الاهميـة، باسـتثناء الفقـرة التاسـعة والعشـرين حيث بلـغ متوسـطها الحسـابي 3.76 وبمسـتوى مرتفـع الأهمية، وهذا يؤكد وجود تحـدي يتمثل بانخفاض العائد على الاسـتثمار بحيث لا يحقق طموح المسـتثمرين، وبالعودة إلى الفقرة السـابعة والعشـرون التـي حصلـت علـى أقـل وسـط حسـابي بلـغ 3.49، وبمسـتوى متوسـط نسـتنتج أن المسـتثمر فـي المناطـق التنمويـة الأردنيـة لا يعتبـر تطبيـق المواصفـات القياسـية تحديـا كبيـرا، لا بـل قـد تعمـل علـى إيجـاد ميـزة تنافسـية يسـتطيع بهـا المسـتثمر الدخول إلـى الأسـواق الأجنبية، وأما عن الوسـط الحسـابي لمحـور التحديـات الاسـتثمارية التـي تواجـه المسـتثمرين فـي مرحلـة ما بعـد الإنتاج ككل والـذي بلـغ 3.59 وبمسـتوى متوسـط الاهميـة، وعنـد مقارنـة المحـاور الثـلاث سـابقة الذكر حصل محور(التحديات الاسـتثمارية في مرحلة التأسـيس) على أعلى وسـط حسـابي بين محاور التحديات الثـلاث وبمسـتوى مرتفـع، وعليـه تكـون التحديـات فـي مرحلـة تأسـيس الاسـتثمارات مـن أصعـب التحديـات التـي تواجـه المسـتثمرين فـي المناطـق التنموية.

الجدول (5): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات محور التحديات الاستثمارية في مرحلة ما بعد الإنتاج.

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
25 -	الإعفاءات والمزايا المقدمة في قوانين المناطق التنموية غير كافية للاستثمار وتساهم في خفض مستوى الإرباح.	3.63	0.86	متوسط	3
26 -	لم تساهم الإعفاءات المقدمة من قبل الدول المستوردة لمنتجات المناطق التنموية في رفع مستوى تلك المستوردات.	3.52	0.84	متوسط	6
27 -	تطبيق المواصفات القياسية يساهم في خفض مستوى إنتاجية الشركات في المناطق التنموية.	3.49	0.90	متوسط	7
28 -	لم يساهم النظام المالي في الأردن في إجراء عقود تجارية طويلة الأمد.	3.62	0.95	متوسط	4
29 -	العائد من الاستثمار في المناطق التنموية لم يعد مرتفعا وجاذبا.	3.76	0.97	مرتفع	1
30 -	حرية انتقال رأس المال والأرباح لم تكن كافية لجذب الاستثمار داخل المناطق التنموية.	3.64	2.19	متوسط	2
31 -	تتمتع منتجات المناطق التنموية بميزة تنافسية منخفضة في الأسواق الدولية ساهمت في خفض الطلب عليها.	3.52	0.94	متوسط	6
32 -	لم تكن لاتفاقيات التجارة الحرة إي دور في رفع مستوى صادرات المناطق التنموية.	3.54	1.20	متوسط	5
الوسط الحسابي والمستوى للمحور ككل		**3.59**		**متوسط**	

رابعا- محور الاستثمار: قام الباحثان بقياس محور الاستثمار من خلال عشرة فقرات، ويبين الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب لكل فقرة من تلك الفقرات.

الجدول (6): الوسط الحسابي والانحراف المعياري والمستوى والترتيب لفقرات محور الاستثمار.

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
33	جاءت المناطق التنموية داعمة وتلبي طموحات المستثمر.	2.33	1.00	منخفض	9
34	عمل الموقع الجغرافي للمنطقة التنموية على زيادة حجم الاستثمارات.	2.60	0.97	متوسط	2
35	ساهمت القوانين المختلفة الخاصة بالاستثمارات داخل المناطق التنموية في زيادة تدفق الاستثمارات إليها.	2.50	1.02	متوسط	3
36	يعتبر مؤشر الانفتاح الاقتصادي عاملا جاذبا لجذب المزيد من الاستثمارات.	3.22	1.12	متوسط	1
37	عملت الجهات المسئولة عن الاستثمارات على زيادة تدفق الاستثمارات للمناطق التنموية.	2.41	0.93	متوسط	6
38	ساهمت البيئة الاستثمارية داخل الأردن في جذب المزيد من الاستثمارات.	2.48	0.91	متوسط	4
39	يرغب المستثمر بالقيام باستثمارات جديدة داخل المناطق التنموية الأردنية لوجود بيئة تنافسية جاذبة.	2.37	1.00	متوسط	8

40	ساهم السوق المالي الحالي في الأردن على تشجيع الاستثمار في المناطق التنموية .	2.46	0.97	متوسط	5
41	يرغب المستثمر في التوسع باستثماره داخل منطقة تنموية أخرى في الأردن.	2.41	1.02	متوسط	6
42	عملت قوانين المناطق التنموية على زيادة الاستثمارات نظرا لمناسبتها لجميع مراحل إقامة الاستثمار.	2.40	1.05	متوسط	7
الوسط الحسابي والمستوى للمحور ككل		**2.52**		**متوسط**	

جاءت جميع فقرات هذا المحور ضمن الأهمية النسبية المتوسطة، باستثناء الفقرة الثالثة والثلاثين التي جاءت بالمستوى المنخفض وبوسط حسابي 2.33، وقد يعزي ذلك إلى أن الحوافز التي تقدمها المؤسسات التي تدير ملف الاستثمار في المناطق التنموية غير كافية، ولم تكن عند مستوى طموح المستثمر، ولا بد من تقديم المزيد من تلك الحوافز لتشجيع أولئك المستثمرين على زيادة استثماراتهم في المناطق التنموية الأردنية، وحصلت الفقرة السادسة والثلاثون على أعلى وسط حسابي بلغ 3.22، وقد يعزي ذلك إلى أن المستثمرين في المناطق التنموية يؤيدون أن مؤشر الانفتاح الاقتصادي يعد عاملا من العوامل التي تتميز به الأردن كدولة جاذبة للاستثمار، وبوجه عام حصل محور الاستثمار على أهمية نسبية متوسطة بوسط حسابي بلغ 2.52، وهذا يشير إلى أنَّ فكرة المناطق التنموية مناسبة وتشجع المستثمرين على الرغم من وجود بعض التحديات التي تحد من تلك الاستثمارات وخاصة التحديات الاستثمارية في مرحلة التأسيس ومرحلة الإنتاج كما أشارت النتائج السابقة.

3 - 4 نتائج الدراسة المتعلقة بوجود فروقات في إجابات أفراد العينة.

بعد التأكد من صدق وثبات الاداة تم الانتقال إلى اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات الذي يُعتبر أحد الشروط الهامة الواجب توفرها في البيانات المراد تحليلها باستخدام الاختبارات المعلمية (Parametric)، وعند إجراء اختبار التوزيع الطبيعي على محاور الاستبانة، تبين أنها لا تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك من خلال القيمة الإحصائية لمعامل (Shapiro-

Wilk) و(Kolmogorov-Smirnov) التي بلغت مستوى دلالتها الإحصائية 0.00 كما هو موضح في الجدول رقم (7)، وهي بذلك أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يعني أن شرط التوزيع الطبيعي لم ينطبق على بيانات الدراسة، وهذا لا يشير باي حال من الأحوال إلى إشكالية في طريقة اختيار عينة الدراسة، كون هذه الحالة تواجه عددا من الدراسات، والتي غالبا ما تكتفي بالاعتماد على نظرية النهاية المركزية (Central Limit Theorem) في الحكم على تحقق شرط التوزيع الطبيعي، وكون اصل البيانات نوعية فمن الافضل استخدام الاختبارات اللامعلمية وعدم الاعتماد على نظرية النهاية المركزية(Landau, 2004) و(Montgomery and George, 2014).

الجدول (7): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test).

المحور	اختبار (- Kolmogorov Smirnova)			اختبار (Shapiro - Wilk)		
	القيمة الإحصائية	درجات الحرية	مستوى الدلالة	القيمة الاحصائية	درجات الحرية	مستوى الدلالة
m2	.164	220	.000	.915	220	**.000**
m1	.154	220	.000	.897	220	**.000**
p1	.157	220	.000	.919	220	**.000**
p2	.128	220	.000	.947	220	**.000**
p3	.177	220	.000	.902	220	**.000**

حيث أن: M1: محور التحديات الاستثمارية في جميع مراحل الإنتاج، M2: محور الاستثمار، P1: محور التحديات الاستثمارية في مرحلة التأسيس، P2: محور التحديات الاستثمارية في مرحلة الإنتاج، 3P: محور التحديات الاستثمارية في مرحلة ما بعد الإنتاج.

ونتيجة لعدم توفر شرط التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة؛ تم الانتقال الى الاختبارات اللامعلمية (Nonparametric) للوصول إلى الأهداف المتعلقة بوجود فروق بين إجابات المستثمرين على محاور الاستبانة، وقبل القيام بإجراء الاختبارات اللامعلمية تم اختبار استقلالية الخصائص الديموغرافية عن محاور الاستبانة حتى نتمكن من تحديد الاختبار اللامعلمي المناسب، ويوضح الجدول رقم (8) نتائج اختبار الاستقلالية، حيث تبين من خلال قيم مستوى الدلالة لمعامل مربع كآي (Chi-Square) أن جميع القيم اكبر من

مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني أن جميع الخصائص الديموغرافية مستقلة عن محاور الاستبانة، وهنا نستطيع إجراء الاختبارات اللامعلمية.

الجدول (8): نتائج اختبار استقلالية الخصائص الديموغرافية عن محاور الاستبانة.

البيانات الشخصية/ المحاور	التحديات الاستثمارية	مرحلة التأسيس	مرحلة الإنتاج	ما بعد الإنتاج	الاستثمار
الجنس	0.527	0.738	0.893	0.979	0.09
الجنسية	0.457	0.200	0.193	0.816	0.817
المسئول عن إدارة الاستثمار	0.124	0.352	0.196	0.206	0.635
عمر الاستثمار	0.661	0.304	0.251	0.095	0.895
حجم الاستثمار	0.594	0.739	0.351	0.101	0.815
قطاع الاستثمار	0.21	0.455	0.329	0.597	0.068

وبعد التأكد من الاستقلالية تم اجراء الاختبارات اللامعلمية الآتية للتأكد من وجود فروق بين اجابات المستثمرين على محاور الاستبانة اعتمادا على:

أولا - اختبار مان- ويتني (Mann-Whitney): لتحديد فيما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة على محاور التحديات الاستثمارية (مرحلة التأسيس، مرحلة الإنتاج، مرحلة ما بعد الإنتاج) ومحور الاستثمار في المناطق التنموية تعزى إلى جنس المستثمر، او جنسيته، او المسؤول عن الاستثمار، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (9).

الجدول (9): نتائج اختبار (مان ويتني).

المحور	الجنس	رتبة الوسط	قيمة (Z)	مستوى الدلالة
التحديات الاستثمارية في مرحلة التأسيس	ذكر	112.12	- 1.01	0.31
	أنثى	98.91		

التحديـات الاسـتثمارية فـي مرحلـة الإنتـاج	ذكر	110.13	- 0.23	0.81
	أنثى	113.13		
التحديـات الاسـتثمارية فـي مرحلـة مـا بعد بالإنتـاج	ذكر	110.46	- 0.028	0.97
	أنثى	110.81		
الاستثمار	ذكر	107.96	- 1.58	0.11
	أنثى	128.69		
المحور	**الجنسية**	**رتبة الوسط**	**قيمة (Z)**	**مستوى الدلالة**
التحديـات الاسـتثمارية فـي مرحلـة التأسـيس	أجنبي	109.22	- 0.27	0.78
	محلي	111.16		
التحديـات الاسـتثمارية فـي مرحلـة الإنتـاج	أجنبي	108.24	- 0.49	0.62
	محلي	112.46		
التحديـات الاسـتثمارية فـي مرحلـة مـا بعد بالإنتـاج	أجنبي	104.55	- 1.29	0.19
	محلي	115.64		
الاستثمار	أجنبي	117.85	- 1.59	0.11
	محلي	104.15		
المحور	**المسئول عن إدارة الاستثمار**	**رتبة الوسط**	**قيمة (Z)**	**مستوى الدلالة**
التحديات الاستثمارية في التأسيس	المستثمر نفسه	115.54	- 1.03	0.30
	المدير العام	106.60		
التحديـات الاسـتثمارية فـي مرحلـة الإنتـاج	المستثمر نفسه	118.43	- 1.62	0.10
	المدير العام	104.30		
التحديـات الاسـتثمارية فـي مرحلـة مـا بعد بالإنتـاج	المستثمر نفسه	113.58	- 0.63	0.527
	المدير العام	108.12		
الاستثمار	المستثمر نفسه	111.10	- 0.12	0.90
	المدير العام	110.10		

نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (9) وبناء على قيمة الأهمية الإحصائية (sig) لاختبار مان- ويتني بأنه لا يوجد فروقات في إجابات المستثمرين على محاور التحديات الاستثمارية والاستثمار تعزى إلى جنس المستثمر أو جنسيته أو المسؤول عن الاستثمار في المناطق التنموية، أي أن المستثمرين الذكور والإناث والمستثمرين المحليين والأجانب والمسؤولون عن إدارة الاستثمار سواء كان المستثمر نفسه أو مدير الاستثمار، لهم نفس وجهة النظر، ومتفقون في آرائهم حول التحديات الاستثمارية التي تواجه استماراتهم في المناطق التنموية.

ثانيا- اختبار كروسكال- ويلز (Kruskal Wallis): لتحديد فيما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة على محاور التحديات الاستثمارية ومحور الاستثمار في المناطق التنموية تعزى إلى عمر الاستثمار، او حجم الاستثمار، او القطاع الاستثماري، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (10).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10)، أن قيمة الأهمية الإحصائية لاختبار كروسكال- ويلز لاختبار الفروق تشير إلى وجود فروق في اجابات المستثمرين حول التحديات في مرحلة الإنتاج ومرحلة ما بعد الإنتاج ومحور الاستثمار، وعدم وجود فروقات في إجابات المستثمرين حول تحديات مرحلة التأسيس تعزى إلى عمر وحجم الاستثمار، وقد يعزي ذلك إلى أن تحديات مرحلة التأسيس تواجه كافة المشاريع الاستثمارية ويعود السبب في ذلك الى عدم وجود رؤية أو استراتيجية واضحة للاستثمار، وارتباك في السياسات الاقتصادية، والأزمات الأقليمية، وارتفاع أسعار الطاقة، والبيروقراطية، والتأخير الطويل، والموافقات والمراجع المتعددة وتعليمات الإقامة ويضاف إلى ذلك افتقار الشراكة الحقيقة بين القطاعين العام والخاص، وتفضيل المصلحة الشخصية على الإصلاح العام، والافتقار إلى التسهيلات المناسبة (Al-Froukh, 2019)، واما بعد مرحلة التأسيس فتعتمد التحديات على عمر وحجم الاستثمار، وكذلك تبين من النتائج الواردة في الجدول رقم (10) وجود فروق في إجابات المستثمرين على التحديات الاستثمارية والاستثمار تعزى إلى القطاع الاستثماري في المناطق التنموية، باستثناء مرحلة الإنتاج، أي أن المستثمرين لا يتفقون على تلك التحديات الاستثمارية التي تواجههم في مراحل الإنتاج المختلفة في المناطق التنموية باختلاف القطاع الاستثماري، لان لكل استثمار طبيعة مختلفة تميزه عن باقي الاستثمارات مما يؤدي إلى اختلاف التحديات التي تواجهه في مرحلة الإنتاج.

الجدول (10): نتائج اختبار (كروسكال-ويلز).

المحور	عمر الاستثمار	رتبة الوسط	قيمة (K^2)	مستوى الدلالة
التحديات الاستثمارية في مرحلة التأسيس	أقل من 5	128.75	5.17	0.12
	من 5 إلى أقل من 10	109.35		
	من 10 إلى أقل من 15	119.94		
	15 فأكثر	101.64		
التحديات الاستثمارية في مرحلة الإنتاج	أقل من 5	153.18	19.08	0.00
	من 5 إلى أقل من 10	116.89		
	من 10 إلى أقل من 15	111.36		
	15 فأكثر	96.68		
التحديات الاستثمارية في مرحلة ما بعد بالإنتاج	أقل من 5	161.10	25.13	0.00
	من 5 إلى أقل من 10	120.45		
	من 10 إلى أقل من 15	96.96		
	15 فأكثر	99.93		
الاستثمار	أقل من 5	87.80	8.46	0.03
	من 5 إلى أقل من 10	109.84		
	من 10 إلى أقل من 15	100.06		
	15 فأكثر	121.53		
المحور	**حجم الاستثمار/ ألف**	**الوسط الحسابي**	**قيمة (K^2)**	**مستوى الدلالة**
التحديات الاستثمارية في مرحلة التأسيس	أقل من 100	123.26	2.16	0.54
	من 100 إلى أقل من 250	113.36		
	من 250 إلى أقل من 500	116.20		
	500 فأكثر	105.48		

التحديات الاستثمارية في مرحلة الإنتاج	أقل من 100	132.62	15.54	0.001
	من 100 إلى أقل من 250	133.72		
	من 250 إلى أقل من 500	124.07		
	500 فأكثر	96.01		
التحديات الاستثمارية في مرحلة ما بعد بالإنتاج	أقل من 100	140.50	13.91	0.03
	من 100 إلى أقل من 250	132.67		
	من 250 إلى أقل من 500	111.26		
	500 فأكثر	98.59		
الاستثمار	أقل من 100	101.70	8.212	0.04
	من 100 إلى أقل من 250	86.63		
	من 250 إلى أقل من 500	104.62		
	500 فأكثر	120.16		
المحور	**قطاع الاستثمار**	**رتبة الوسط**	**قيمة (K^2)**	**مستوى الدلالة**
التحديات الاستثمارية في مرحلة التأسيس	الصناعات الغذائية	127.97	11.56	0.00
	المحيكات والألبسة	121.24		
	الصناعات الوسيطة والأولية	117.95		
	أخرى	93.39		
التحديات الاستثمارية في مرحلة الإنتاج	الصناعات غذائية	114.49	3.00	0.39
	المحيكات والألبسة	108.68		
	صناعات وسيطة وأولية	124.26		
	أخرى	103.86		

التحديات الاستثمارية في مرحلة ما بعد بالإنتاج	الصناعات الغذائية	118.36	8.01	0.04
	المحيكات والألبسة	104.21		
	الصناعات الوسيطة والاولية	132.95		
	أخرى	101.10		
الاستثمار	الصناعات غذائية	107.10	15.69	0.00
	المحيكات والألبسة	100.89		
	الصناعات الوسيطة **والأولية**	84.03		
	أخرى	128.99		

ومن اجل إظهار اثر التحديات على الاستثمار تم النظر إلى محاور الاستبانة على أنها أربعة متغيرات وهي: الاستثمار وهو المتغير التابع، والتحديات الاستثمارية في المراحل المختلفة (مرحلة التأسيس، مرحلة الإنتاج، مرحلة ما بعد الإنتاج) متغيرات مستقلة، وعند إجراء الاختبارات القبلية تبين أن بيانات تلك المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي مما يحد من قدرة الباحث على اجراء الانحدار على تلك المتغيرات، لذلك تم الاعتماد على المعادلة المطورة من قبل (سينز) عام 1986 لتحويل البيانات من اجل تحقيق شرط التوزيع الطبيعي وامكانية إجراء الانحدار (Hansen, 2007)، وبعد إعادة اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات بعد تحويلها، اظهرت النتائج أن توزيعها اصبح طبيعيا، وتم الانتقال الى اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity)، للكشف عن مدى وجود علاقة خطية بين المتغيرات التفسيرية، ومن خلال قيم معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor. VIF) الموضح في الجدول رقم (11)، تبين أن قيم معاملات تضخم التباين لمحاور الاستبانة كانت أقل من 3، وهذا يؤكد خلو البيانات من ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد (Landau, 2004).

الجدول(11): معاملات تضخم التباين لمحاور الاستبانة.

المحو	معامل التضخم (VIF)
التحديات الاستثمارية في مرحلة ما قبل البدء بالإنتاج	1.599
التحديات الاستثمارية في مرحلة بالإنتاج	1.763
التحديات الاستثمارية في مرحلة ما بعد بالإنتاج	1.422

ومن اجل اظهار تأثير المتغيرات المستقلة، على المتغير التابع استخدم الباحث منهجية الانحدار الخطي المتدرج (Stepwise-regression)، لتحديد أي من التحديات ذات تأثيرا على الاستثمار في المناطق التنموية، وأظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (12) أن التحديات الاستثمارية في مرحلة ما قبل الإنتاج ذات تأثير سلبي ومقبول إحصائيا في التأثير على الاستثمار في المناطق التنموية.

الجدول رقم (12): نتائج اختبار الانحدار الخطي المتدرج.

المتغير التابع: الاستثمار				
	قيمة المعامل	الانحراف المعياري	القيمة التائية	مستوى الدلالة
(Constant)	.052	.024	2.159	.032
P١new	-.205	.068	-3.022	.003

P1new: محور التحديات الاستثمارية في مرحلة ما قبل الانتاج بعد تحويلها باستخدام معادلة سينز.

4. الاستنتاجات والتوصيات:

من خلال نتائج التحليل الخاصة بهذه الدراسة؛ نستنتج ان المناخ الاستثماري في المناطق التنموية الأردنية استطاع جذب المستثمرين لا سيما الأجانب الى تلك المناطق منذ زمن بعيد، وعلى معظم القطاعات الإنتاجية، وأن هنالك إجماعًا من وجهة نظر المستثمرين في المناطق التنموية باختلاف أجناسهم وجنسياتهم أو من ينوب عنهم في إدارة الاستثمارات حول وجود تحديات استثمارية في جميع مراحل الاستثمار، وأن أعلى مستوى

لتلك التحديات يعود لمرحلة التأسيس ثم مرحلة الإنتاج ثم مرحلة ما بعد الإنتاج، وهذا يؤكد أن قوانين الاستثمار والإجراءات المختلفة التي تتعلق بإقامة الاستثمارات في الأردن، لم تصل بعد إلى مستوى رضا المستثمرين، وعلى ضوء تلك النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنها توصي بما هو آت:

1. اعتمادا على نتائج الدراسة المتعلقة بالتحديات الاستثمارية في مرحلة التأسيس فإنها توصي الجهات المسؤولة عن الاستثمار؛ لاسيما شركات التطوير المسؤولة عن تطوير المناطق التنموية، وهيئة تشجيع الاستثمار الأردنية، الخلف القانوني لجميع الدوائر والهيئات والشركات التي كانت تتعلق طبيعة عملها بالاستثمار بضرورة التفكير والعمل جديا لتذليل تلك التحديات أمام المستثمرين من خلال القضاء على مشكلة الازدواجية بين مختلف الوزارات والبيروقراطية، والتأخير الطويل، والعمل على توحيد إجراءات الحصول على الموافقات والمراجع المتعددة وتعليمات الإقامة من خلال تفعيل نظام النافذة الواحدة بشكل حقيقي؛ للحد من مشكلة الترهل الإداري الذي تعاني منه بعض المؤسسات من أجل تسهيل إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة، وكذلك توفير بنية تحتية مناسبة لمعظم الاستثمارات لتسهيل البدء بالعمليات الاستثمارية.

2. اعتمادا على نتائج الدراسة المتعلقة بالتحديات الاستثمارية في مرحلة الإنتاج توصي الدراسة الجهات المسؤولة ضرورة القيام بالعمل على توفير المواد الخام اللازمة للعمليات الإنتاجية في المناطق التنموية داخل السوق المحلي وبأسعار ثابته نسبيا، من خلال تسهيل حرية دخولها وعدم احتكارها لدى جهات معينه، ومراجعة الرسوم والتعرفة الجمركية عليها كلما دعت الحاجة؛ للحفاظ على عائد مناسب للمستثمرين في تلك المناطق ولجذب المزيد من الاستثمارات اليها.

3. اعتمادا على نتائج الدراسة المتعلقة بالتحديات الاستثمارية في مرحلة ما بعد الإنتاج، توصي الدراسة بمراجعة التشريعات المتعلقة بالعملية الاستثمارية مثل قانون الضريبة ليكون أكثر ملاءمة واستقرارا وعدم تغيره باستمرار، وكذلك العمل على إبرام المزيد من الاتفاقات التجارية الخارجية من أجل تسهيل حركة التجارة الخارجية لمساعدة استثمارات المناطق التنموية في إيجاد أسواق لمنتجاتها.

Notes:

Development Zones and Free Zones Authority, 2008.

Jordan Investment Commission, 2014.

Rawashdeh, Salah and others (2011). Analyzing and evaluating the effects of the financial crisis on investment in QIZs, Journal of aslamic University, Vol.19, No.2

The American Embassy –Amman, 1998.

Jordan Investment Commission, 2016.

The fact that all QIZs later became development zones according to the Development Zones and Free Zones Law No. 2 of 2008.

International Labour Organization, 2012.

Arab Monetary Fund, 2017.

The Arab Corporation for Guarantee of Investment and Export Credit, 2018.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً المراجع العربية:

جقموق، كفاح. (2009). أثر اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة على الأمن الاقتصادي العربي [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

حسن، خولة (2008). تحليل واقع العمالة في المناطق الصناعية المؤهلة *QIZ* الأردنية نحو بناء استراتيجية وطنية [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية العلوم الإدارية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

خصاونة، محمد (2008). العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية [دكتوراه غير منشورة]، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.

دقامسة، منير (2007). محددات الاستثمار في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن [رسالة ماجستير غير منشورة]، قسم التمويل والمصارف، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

الطويق، عوض (2004). محددات رضا المستثمرين الصناعيين عن أداء مؤسسة المناطق الحرة الأردنية [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

العاص، علاء الدين (2017). أثر الأساليب الإدارية الحديثة على الاستثمار الزراعي في السودان*(2000-2015)* [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان.

عبد السلام، رضا (2010). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا مع التطبيق على مصر ، المكتبة المصرية.

عبد النبي، محمد عبد العزيز(2000). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي [رسالة ماجستير غير منشورة]،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

العرجه، نهاد. (2013). معوقات الاستثمار في قطاع غزة وسبل التغلب عليها، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزه، غزة، فلسطين.

عرنوس، سحر (2017). بالخدمات التسويقية المقدمة من قبل المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية، وأثرها على جذب الاستثمارات الأجنبية في الأردن: دراسة تطبيقية للمناطق الحرة في الأردن [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية الاقتصاد، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن.

عوض، طالب (2010). المناطق الصناعية المؤهلة الأردنية: الأداء والآثار الاقتصادية والآفاق المستقبلية. مجلة الدراسات الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

القدومي، ثائر (2004). العوامل المحددة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى الأردن *(1995-2004)*، بحث غير منشور، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن.

المنيزل، عبدالرحمن (2018). دور إدارة المعرفة في الاداء التنظيمي للشركات الصناعية العاملة في منطقة الملك حسين بن طلال التنموية [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة آل البيت، الأردن.

ثانياً المراجع الأجنبية:

Al-Froukh, M. A. (2019). Developing in investment environment in Jordan from the perspective of Jordan investments commission. *International Journal of Business and Management, 14*(10), 116-133. https://doi.org/10.5539/ijbm.v14n10p116

Bakir, A., & Alfawwaz, T. (2009). Determinants of foreign direct investment in Jordan. *International Management Review, 5*(2), 66-73.

Johnson, A. (2006). *The effects of FDI inflows on host country economic growth. The Royal Institute of technology*. Centre of Excellence for studies in Science and Innovation http://www. infra. kth. se/cesis/research/publications/working papers.

Landau, Sabine. (2004). *A Handbook of Statistical Analyses using SPSS*, A CRC Press Company. https://doi.org/10.1201/9780203009765

Kardoosh, Marwan.(2004). Qualified Industrial Zone and Sustainable Development in Jordan researcher Centre for Public Policy Research and Dialogue.

Karima, Quydri. (2010). *Foreign direct investment and economic growth in Algeria* [Unpublished Master Thesis], Abi Bakr Belkaid University, Algeria

Miles & shevlin, (2007). *Applying Regression and Correlation, A Guide for Students and Researchers* (1st ed.).

Montgomery, D. C., & Runger, G. C. (2014). *Applied statistics and probability for engineers*. Wiley.

UNCTAD, (2019). *Trade and Development Report*. New York and Geneva, USA.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

jqmwq kifāḥun (2009). ’athiri ittifāqiyyata almanāṭiqi al-ṣṣinā‘iyyati almu’uahhalati ‘alā al’amni aliqtiṣādiyyi al‘arabiyyi risālata mājistīri ghayri manshūratin kulliyyata aliqtiṣādi jāmi‘ata dimashqi dimashqa sūriyyan

ḥusnun khawlata 2008). taḥlīla wāqi‘a al’umālati fī almanāṭiqi al-ṣṣinā‘iyyati almu’uahhalati QIZ al’urduniyyata naḥwa binā’i astrātyjyh waṭaniyyata risālata mājistīri ghayri manshūratin kulliyyata al‘ulūmi al’idāriyyati jāmi‘ata al-ssharqi al’awsaṭi ‘ammāna al’urduna

khṣāwnh muḥammada 2008). al‘awāmila almu’uatthirata ‘alā qarāri alistithmāri fī almanāṭiqi alḥurrata al’urduniyyata duktwrāha ghayri manshūratin kulliyyata al’a‘māli jāmi‘ata ‘ammāni al‘arabiyyati al’urduna

dqāmsh munīra 2007). muḥaddadāti alistithmāri fī almanāṭiqi al-ṣṣinā'iyyati almu'uahhalati fī al'urduni risālata mājistīri ghayri manshūratin qisma al-ttamwīli wa-al-maṣārifi jāmi'ata 'āla albaytu almufarriqa al'urduna

al-ṭīq 'iwaḍa 2004). muḥaddadāti riḍā almustathmirīna al-ṣṣinā'iyyīna 'an 'adā'i mu'uassasati almanāṭiqi alḥurrata al'urduniyyata risālata mājistīri ghayri manshūratin kulliyyata aliqtiṣādi wa-al-'ulūmi al'idāriyyati jāmi'ata 'āla albaytu almufarriqa al'urduna

al'āṣin 'alā'a al-ddīni 2017). 'athiri al'asālība al'idāriyyata alḥadythata 'alā alistithmāri al-zzirā'iyyi fī al-ssūdāni 2000-2015)] risālata mājistīri ghayri manshūratin jāmi'atan 'am durmānu al'islāmiyyati bi-al-ssūdāni

'abdu al-ssullāmi riḍā 2010). muḥaddadāti alistithmāri al'ajnabiyyi almubāshiri fī 'aṣri al'awlamati dirāsata muqāranatin litajāribi kullu min sharqi wajanūba sharqi 'usīā ma'a al-ttaṭbīqi 'alā miṣrin almaktabata almiṣriyyata

'abdu al-nnabiyyi muḥammada 'abdi al'azīzi 2000). alistithmāra al'ajnabiyya almubāshira fī al-ddū'ali al'islāmiyyati fī ḍaw'i aliqtiṣādi al'islāmiyyi risālata mājistīri ghayri manshūratin kulliyyata aliqtiṣādi wa-al-'ulūmi al'idāriyyati jāmi'ata alyarmūki 'irbd al'urduna

al-'rjh nuhhādun (2013). mu'awwiqāti alistithmāri fī qiṭā'i ghazzatin wasabali al-ttaghallubi 'alayhā kulliyyata aliqtiṣādi wa-al-'ulūmi al'idāriyyati jāmi'ata al-'āzh ghazzatan filasṭīnun

'rnws saḥara 2017). bi-al-khidmāti al-ttaswīqiyyati almuqaddamati min qabla almajmū'ati al'urduniyyati lil-manāṭiqi alḥurrata wa-al-manāṭiqa al-ttanmawiyyata wa'athirhā 'alā jadhbi alistithmārāti al'ajnabiyyati fī al'urduni dirāsatu taṭbīqiyyatu lil-manāṭiqi alḥurrata fī al'urduni risālata mājistīri ghayri manshūratin kulliyyata aliqtiṣādi jāmi'ata al-zzarqā'i al-zzarqā'a al'urduna

'iwaḍa ṭālaba 2010). almanāṭiqa al-ṣṣinā'iyyata almu'uahhalata al'urduniyyata al'adā'u wa-al-'āthāru aliqtiṣādiyyatu wa-al-'āffāqu almustaqbaliyyatu majallatu al-ddirāsāti aljāmi'ati al'urduniyyati 'ammāna al'urduna

alqadūmiyyu thā'ira 2004). al'awāmila almuḥaddadata lijadhbi alistithmārāti al-ajnbyh almubāshirata 'ilā al'urduni 1995- 2004) ،baḥatha ghayru manshūrin jāmi'ata al'ulūmi al-ttaṭbīqiyyati alkhāṣṣata 'ammāna al'urduna

al-mnyzl 'abdālraḥmana 2018). dawra 'idārati alma'rifati fī al-adā' al-ttanẓīmiyya lil-ssharikāti al-ṣṣinā'iyyati al'āmilati fī minṭaqati almaliki ḥassiyanna bn ṭilāali al-ttanmawiyyati risālata mājistīri ghayri manshūratin jāmi'ata 'āla albaytu al'urduna

Investment Challenges Facing Investors in Jordanian Developmental Areas: The Middle Region as a Case Study

Saif Nawaf Abu Riash(1)

Abdullah Mohammed Gazo(2)

Abstract:

This study aimed to identify the most significant challenges that investors face in developmental areas from their point of view. It also attempted to propose some appropriate recommendations that may serve as solutions for decision-makers to help them mitigate some of these challenges and encourage investors to increase their investments in those areas. To achieve the goal of this study, a valid questionnaire was designed and administered to a sample which consisted of 220 investors in a developmental area. After carrying out the appropriate statistical tests, it was found that one of the most important challenges facing investors in the establishment phase is that these developmental areas lack a suitable infrastructure for diversified investments. At the production phase, there was a continuous increase in the prices of raw materials within the domestic market. With regard to the post-production phase, the lower rates of return on investments were no more attracting investors. Based on the results, the study recommended the concerned authorities to improve the infrastructure in the developmental areas in order to serve most investments. Moreover, it suggested to make a serious effort to eliminate the problem of bureaucracy, ensure the standardization of procedures for obtaining various investment approvals, unify multiple references by fully activating the investment window, and work on providing the local market with raw materials at relatively stable prices in order to secure adequate returns for investors in those areas so that they become an attractive environment for investments.

Keywords: Investment Challenges, developmental areas, non-parametric tests.

(1) Faculty of Economics and Administrative Sciences - Al al-Bayt University (Zarqa - Jordan)
saifreyash@yahoo.com

(2) Faculty of Economics and Administrative Sciences - Al al-Bayt University (Zarqa - Jordan)